هيئة الدستور الغذائي

A

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

منظمة الصحة العالمية

Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy - Tel: (+39) 06 57051 - Fax: (+39) 06 5705 4593 - E-mail: codex@fao.org - www.codexalimentarius.net

البند 4 من جدول الأعمال **CX/EXEC 19/77/4**

مايو/أيار 2019

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية
اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي
الدورة السابعة والسبعون
المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا، 1-5 يوليو/تموز 2019
الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019: حالة التنفيذ

(من إعداد أمانة الدستور الغذائي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)

1- معلومات أساسية

1-1 اعتمدت الدورة السادسة والثلاثون لهيئة الدستور الغذائي (2013) الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2014-2019 (الخطة الاستراتيجية)[1]. واللجنة التنفيذية مسؤولة بالدرجة الأولى عن رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية سنويا. وقد أُعدّ هذا التقرير للسنة التقويمية الخامسة وقبل الأخيرة (2018) من التنفيذ.

2-1 بناءً على طلب الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي إجراء استعراض منتظم لممارسات إدارة عمل الدستور الغذائي كجزء من رصد الخطة الاستراتيجية، نُفّذ الاستعراض الثالث بقيادة الأمانة في الفترة بين سبتمبر/أيلول 2018 وفبراير/شباط 2019 وركّز على وظيفة الاستعراض التقييمي للجنة التنفيذية (النشاط 1-1-2). وترد النتائج والتوصيات ذات الصلة من هذا الاستعراض في الوثيقة CX/EXEC 19/77/5.

3-1 وأمّا إجراء المتابعة المتصل بالاستعراض المنتظم الأول (مجموعات العمل الإلكترونية) فمبلّغ عنه في هذه الورقة (النشاط 4-1-3)، في حين أن متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض المنتظم الثاني (التعاون بين هيئة الدستور الغذائي ومنظمات دولية أخرى لوضع المواصفات) تُعرض في الوثائق CX/EXEC 18/77/6 – 8.

4-1 وترد التفاصيل عن حالة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للسنة التقويمية 2018 في المرفق الأول.

2- موجز تنفيذ الخطة الاستراتيجية للدستور الغذائي للفترة 2014-2019

<u>الهدف 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة</u>

1-2 اعتمدت الدورة الحادية والأربعون لهيئة الدستور الغذائي (2018) مواصفتين ونصوصًا ذات صلة بها (المواصفات)، فضلًا عن 18 تغييرًا[2] للمواصفات الحالية.

2-2 وتواصل التعاون وثيقاً مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات طيلة عام 2018، الأمر الذي يظهر في الحضور المتبادل للممثلين في الأحداث الكبرى والتعاون الفني بشأن عمل لجنة الدستور الغذائي، مثل إصدار الشهادات الإلكترونية (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في لجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات

[1] http://www.fao.org/fao-who-codexalimentarius/publications/ar/

[2] تشير كلمة "تغييرات" إلى التنقيحات والتعديلات التي أجريت على المواصفات الحالية في الدستور الغذائي وعلى النصوص ذات الصلة بها.

والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات) أو مقاومة مضادات الميكروبات (المنظمة العالمية لصحة الحيوان في فريق المهام الحكومي الدولي المخصص التابع لهيئة الدستور الغذائي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات).

3-2 وفي ما يتعلق بالتنسيق مع المنظمات الدولية لوضع المواصفات، حدّدت أمانة الدستور الغذائي مجالات للتحسين المحتمل، تتمّ معالجتها في الوثائق CX/EXEC 77/6-8.

الهدف 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر لدى وضع مواصفات الدستور الغذائي

4-2 واصلت منظمة الأغذية والزراعة التزامها بحماية تمويل المشورة العلمية من خلال تحصين الميزانيات المخصصة للموظفين والأنشطة. وفي حالة منظمة الصحة العالمية، لم تطرأ أي تغييرات عام 2018 في ما يتعلق بتخصيص الموارد للمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية.

5-2 ولزيادة المساهمات العلمية من البلدان النامية، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية دعمًا عبر عدة أنشطة تضمنت برامج تدريب ومشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال المختبرات ومراقبة البيانات ورفع التقارير. ولا يوجد حاليًا مؤشر مناسب كافٍ لقياس مدخلات البيانات العلمية الواردة من البلدان النامية، لكن البيانات التي قدمتها البلدان النامية ظلّت غير كافية كمًا ونوعًا طوال عام 2018.

6-2 كما في السنوات السابقة، تمّ الإبلاغ عن التوصيات بشأن إدارة المخاطر من خلال نشر المواصفات أو النصوص ذات الصلة التي تمّ وضعها. كذلك، فإن المواد الجديدة على الموقع الشبكي للدستور الغذائي والتغريدات على تويتر ألقت الضوء على قضايا محددة في مجال تقييم المخاطر متصلة بالنصوص المعتمدة، حيث حظيت هذه الأخيرة بأكثر من 5 ملايين مشاهدة عام 2018. علاوةً على ذلك، وضعت أمانة الهيئة ونشرت مطبوعتين لإطلاع الجمهور على عمل اللجان الخاصة (لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية)[3].

الهدف 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافةً

7-2 عُقدت تسع دورات للأجهزة الفرعية لهيئة الدستور الغذائي عام 2018. وازدادت نسبة الوفود من البلدان النامية إلى الاجتماعات الفعلية للجان الدستور الغذائي (بما في ذلك هيئة الدستور الغذائي) من 28 في المائة (عام 2017) إلى 30 في المائة (عام 2018).

[3] نظافة الأغذية في الدورة الخمسين- رحلة الدستور الغذائي من البدايات الصغيرة إلى قصص النجاح (2018)؛ A drop of oil, a tonne of value- لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت (2018).

8-2 وقد أظهرت الرئاسة المشتركة لمجموعات العمل الإلكترونية اتجاهاً واضحاً إلى التصاعد منذ عام 2014 وازدادت من 75 في المائة (عام 2017) إلى 86 في المائة (عام 2018).

9-2 وعلى خلاف مجموعات العمل الإلكترونية، لا يوجد اتجاه سنوي واضح في النسبة المئوية لدورات اللجنة ومجموعة العمل الفعلية التي تتم استضافتها بصورة مشتركة. غير أن الاستضافة المشتركة للاجتماعات الفعلية تبقى ممارسة شائعة.

الهدف 4: تنفيذ النظم والممارسات الفعّالة والكفؤة لإدارة العمل

10-2 تواصل استخدام وتحسين التكنولوجيات المعتمدة بين عامي 2014 و2017 (نظام التسجيل الإلكتروني، منتدى النقاش في مجموعة العمل الإلكترونية، البريد الآلي، نظام التعليق الإلكتروني، الموقع الشبكي الجديد للدستور الغذائي) طوال العام، الأمر الذي تبيّنه الزيادة الإجمالية في أعداد المستخدمين.

11-2 واستمرت مجموعات العمل الإلكترونية تؤدي دوراً هاماً في عملية وضع مواصفات الدستور الغذائي. وبالتشاور مع أمانات البلدان المضيفة للدستور الغذائي وأعضاء اللجنة التنفيذية، وضعت أمانة الدستور الغذائي نموذجاً لتقارير مجموعة العمل الإلكترونية للتركيز على التقارير حول القضايا الرئيسية التي سوف تيسّر النقاش على مستوى اللجنة. علاوةً على ذلك، تمّ تدريب جهات الاتصال التابعة للدستور الغذائي على استخدام ورصد المنتدى الإلكتروني لمجموعة العمل الإلكترونية كجزء من حلقات العمل الإقليمية الستة التي عُقدت عام 2018. وتبادل المشاركون دروساً قيّمة حول الحواجز التي تحول دون مشاركة أكثر نشاطاً، الأمر الذي سوف تتم مناقشته في اجتماع اللجان التنسيقية بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية عام 2019.

12-2 واجتمعت أمانات البلدان المضيفة في حلقة عمل في فبراير/شباط 2018 (باريس، فرنسا) لتبادل التجارب من أجل ضمان اتساق إجراءات العمل وتحسين التعاون بين بعضها البعض ومع أمانة الدستور الغذائي بما يشمل مواضيع الاستضافة المشتركة، والأدوات الإلكترونية للدستور الغذائي، وخدمات الترجمة التحريرية والفورية.

13-2 وقد عُقدت ست من مجموع سبع مجموعات عمل إلكترونية بالتزامن مع دورات اللجنة. وقد ضمّت إحدى مجموعات العمل الإلكترونية التي عقدت في الفترة الفاصلة بين الدورات (والتي أنشأتها الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات) تجربةً لحلقة دراسية على الانترنت بهدف ضمان مزيد من الشمولية واعتُبرت ناجحة. وأوصت الدورة الرابعة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات بأن تنظر أجهزة فرعية أخرى للدستور الغذائي في إمكانية استخدام الحلقات الدراسية على الانترنت أو تكنولوجيات مماثلة في المستقبل، حسب كل حالة على حدة، لدى إنشاء مجموعات العمل الفعلية.

14-2 وفي ما يتعلق بتوزيع وثائق العمل فى الوقت المناسب، انخفضت إجمالًا النسبة المئوية للوثائق التي سُلِّمت في الوقت المحدد عام 2018 من 33 إلى 26 في المائة.

3- الاستنتاجات

3-1 أحرز تنفيذ الخطة الاستراتيجية تقدماً جدياً عام 2018. وبقي الأداء في معظم نواتج الهدف على حاله كما في السنة السابقة مع بعض الاستثناءات على النحو التالي.

3-2 وتحسنت الحالة بالنسبة إلى ما يلي:

- مشاركة البلدان النامية في الاجتماعات الفعلية للدستور الغذائي (3-3-2)؛
- الاستضافة المشتركة لمجموعات العمل الإلكترونية والفعلية (3-1-2)؛
- المساهمات المالية في حساب أمانة الدستور الغذائي (3-1-3)؛
- الاستفادة من نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي اعتمدتها أمانة الدستور الغذائي لتعزيز الاتصالات وتيسير المشاركة (4-1-8).

3-3 وفي ما يخصّ تقديم البيانات العلمية من البلدان النامية (النشاط 2-3-1)، تمّ إبلاغ فريق صياغة الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة 2020-2025 بأنه في حال أُبقي عليها، يجب وضع مؤشر أكثر ملاءمة لقياس التقدم بحيث يمكن توفير معلومات عن قدرات البلدان النامية على المشاركة في الأنشطة المتصلة بالمشورة العلمية. كما أن مدى وضع البلدان الأعضاء النامية لترتيبات مؤسساتية مستدامة (النشاط 3-1-1) يتطلب مزيداً من المؤشرات الملائمة لقياس التقدم.

3-4 وما زال توزيع وثائق العمل في الوقت المناسب (4-1-4) يشكل مسألة تؤثر سلباً على كفاءة إدارة العمل.

4- التوصيات

4-1 توصى الدورة السابعة والسبعون للجنة التنفيذية للدستور الغذائي بما يلي:

(1) النظر في ما إذا كانت نتائج الأنشطة تتطور في الاتجاه الصحيح وبالنسبة إلى الأنشطة التي لم تُنفّذ تنفيذاً مرضياً، والنظر في اقتراح تدابير لكيفية تحسينها خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025؛

(2) الأخذ علماً بالصعوبات المستمرة فى ما يتعلق برصد الأنشطة التى تتضمن مؤشرات غير واضحة أو لا يمكن قياسها والنظر بعناية في إمكانية قياس المؤشرات عند وضع الخطة الاستراتيجية 2020-2025؛

(3) الطلب من الأمانة العامة لهيئة الدستور الغذائى أن تقوم، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، فى الدورة التاسعة والسبعين للجنة التنفيذية بعرض تقرير التنفيذ النهائي طيلة مدة الخطة الاستراتيجية للفترة 2014-2019.

المرفق الأول

ملخص حالة التنفيذ

الهدف الاستراتيجي 1: وضع مواصفات غذائية دولية تعالج قضايا الأغذية الراهنة والمستجدة

الهدف 1-1: إنشاء مواصفات جديدة للدستور الغذائي واستعراض المواصفات الحالية بناءً على أولويات هيئة الدستور الغذائي

اعتمدت الدورة الحادية والأربعون لهيئة الدستور الغذائي مواصفتين جديدتين و18 تغييراً للمواصفات الحالية. وكانت المواصفتان الجديدتان المعتمدتان في مجال الفاكهة والخضار الطازجة (الباذنجان) والبقول والخضار (الكينوا).
ولا تتوفر معلومات جديدة عن استخدام اللجان لنظم خاصة بها من أجل ترتيب أولوية عملها.

ووظيفة الاستعراض التقييمي للجنة التنفيذية هي قيد المراجعة تمشياً مع النشاط 1-1-2 وترد النتائج التي تحققت حتى تاريخه في الوثيقة CX/EXEC 19/77/5.

النشاط 1-1-1

الشكل 1. المواصفات الجديدة والتغييرات في المواصفات الحالية التي تم اعتمادها عام 2018 مبيّنةً حسب اللجنة

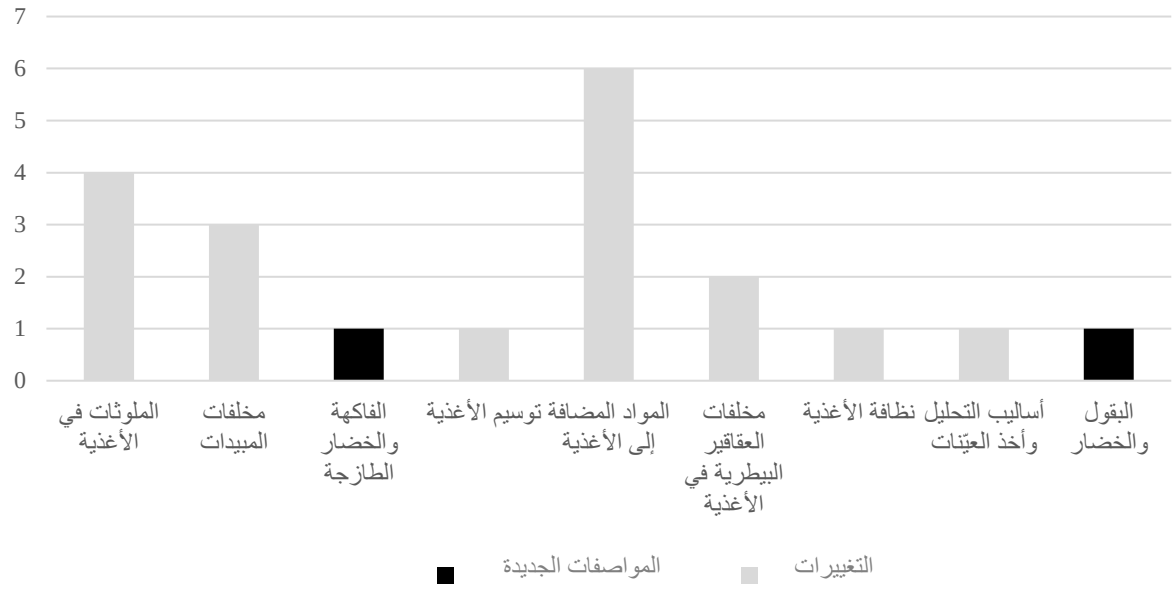

الهدف 1-2: المبادرة إلى تعريف المسائل الناشئة[4] واحتياجات الأعضاء والقيام حسبما يتناسب بتطوير مواصفات الأغذية ذات الصلة

بالاستناد إلى تجربة المسح الذى أُجرى فى الفترة 2016-2017، حول المسائل الناشئة فى مجال سلامة الأغذية وجودتها، وضعت وحدة سلامة وجودة الأغذية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة نسخةً مبسّطة من المسح عام 2018. وتمّت مناقشة مضمون هذه النسخة وعملية نشرها عام 2019 فى اجتماع مع جميع المنسّقين الإقليميين فى المقر الرئيسى للمنظمة (ديسمبر/كانون الأول 2018). وسوف تشكل نتائج المسح قاعدةً للمناقشات في لجان التنسيق الستة المشتركة بين منظمة الأغذية

[4] تُفسّر المسائل الناشئة في مجال سلامة الأغذية والتغذية على أنها تضم ابتكارات علمية وتكنولوجية ومخاطر مستجدة متصلة بالتحقيقات الجارية أو الأحداث غير الاعتيادية (مثلاً، الكوارث الطبيعية والتهديدات الخارجية).

والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التى سوف تجتمع عام 2019 حول كيف يمكن للدستور الغذائي أن يحدّد على نحو استباقي المسائل الناشئة ويعالجها.

الهدف 1-3: تعزيز التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات سعيًا إلى تجنب الازدواجية في الجهود وتحسين الفرص

ما زال يقوم تعاون وثيق بين الدستور الغذائي والمنظمات الشقيقة له، أي المنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات. فهاتان المنظمتان تتحدثان في أحداث تُنظم على هامش اجتماعات الدستور الغذائي، وتحضران دورات هيئة الدستور الغذائي وتشاركان في العمل الفني للأجهزة الفرعية ذات الصلة. وفي ما يخص التنسيق مع منظمات دولية أخرى معنية بوضع المواصفات، فقد حدّدت أمانة الدستور الغذائي مجالات للتحسين الممكن في استعراضها المنتظم لإدارة عمل الدستور الغذائي للفترة 2017-2018، وتجري معالجتها في الوثائق CX/EXEC 77/6-8.

النشاط 1-3-1

يرد وصف للتعاون الفني بين لجان الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان عام 2018 بمزيد من التفاصيل في الوثائق: CX/FICS 18/24/3 Add.2 وCX/FH 18/50/4 وCX/RVDF 18/24/4 وTFAMR6 CRD04.

وفي مايو/أيار 2015، حضرت أمانة الدستور الغذائي الجمعية العامة السادسة والثمانين للمنظمة العالمية لصحة الحيوان (الجمعية العالمية)، وشاركت أيضاً في المناقشات التي وجّهتها المنظمة حول موضوع "*إقامة الثقة في النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال الشفافية ورصد تنفيذ المواصفات*".

ويرد وصف للتعاون الفني بين لجان الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات عام 2018 بمزيد من التفاصيل في الوثيقة CX/FICS 18/24/3 Add.1.

وقد استمر الدستور الغذائى فى التنسيق مع أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن تنفيذ نظام التعليقات الإلكترونى. وفى عام 2018، وسّع كل من الدستور الغذائى والاتفاقية نطاق استخدام هذا النظام ليشمل وثائق أخرى عدا عن وثائق المواصفات. (مثلاً، التعليق على الخطة الاستراتيجية الجديدة للدستور الغذائي).

وحضرت أمانة الدستور الغذائي مع ممثلين عن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمنظمة العالمية لصحة الحيوان حلقة العمل حول التعاون بين الوكالات الحدودية لبلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

النشاط 1-3-2

إثر استعراض التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية بوضع المواصفات في الفترة 2017-2018، حدّدت أمانة الدستور الغذائي مجالات للتحسين الممكن في تخطيط العمل وإدارته بالاستناد إلى المعلومات الواردة من المنظمات التي جرى استعراضها وإلى النظر في ممارساتها في مجال إدارة العمل. وقامت الهيئة بتكليف الأمانة بتوفير مزيد من التفاصيل حول توصيات الاستعراض[5] الواردة في الوثائق CX/EXEC 77/6-8.

الهدف الاستراتيجي 2: ضمان تطبيق مبادئ تحليل المخاطر لدى وضع مواصفات الدستور الغذائي

الهدف 2-1: ضمان الاستخدام المتسق لمبادئ تحليل المخاطر وللمشورة العلمية

[5] انظر الوثيقة REP18/CAC، الفقرات 107-121.

كما ذُكر في تقارير سابقة، طلبت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات المبيدات ولجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية بانتظام المشورة العلمية من هيئات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية واستخدمت هذه المشورة. وتتبع هذه اللجان مبادئ العمل لتحليل المخاطر الواردة في دليل الإجراءات، والتي توجهها لضمان النظر في كافة العوامل ذات الصلة لدى استكشاف خيارات إدارة المخاطر. وقد سعت لجان أخرى، كلجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك والمنتجات السمكية ولجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت ولجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادئ، إلى الحصول على مشورة علمية من منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية حسب الحاجة.

وبالإضافة إلى طلب المشورة من هيئات الخبراء فى منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية، يسعى الأعضاء عادة إلى الاستفادة من الخبرات العلمية والتقنية الوطنية من داخل حكوماتهم ومن خارجها وإشراك هذه الخبرات قبل تطوير موقف البلد وعرضه.

ويجرى تعميم التوصيات الخاصة بإدارة المخاطر عبر نشر المواصفات أو النصوص المتصلة بها نفسها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مقالات إخبارية على موقع الدستور الغذائى على الإنترنت وتغريدات على تويتر سلّطت الضوء على قضايا تقييم مخاطر محددة متعلقة بالنصوص المعتمدة. وفى عام 2018، قامت أمانة الدستور الغذائى بتطوير ونشر مطبوعتين تطلعان الجمهور على عمل لجنتين محدّدتين (لجنة الدستور الغذائي المعنية بالدهون والزيوت ولجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية) للجمهور.

النشاط 2-1-4

في عام 2018، اعتمدت الهيئة مواصفتين جديدتين و18 تغييراً في المواصفات الحالية. ونشرت معلومات عن النصوص المعتمدة على موقع الدستور الغذائي على شبكة الإنترنت وكذلك على القسم الإخبارى على موقعى كل من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية على شبكة الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تسلّط مقالات إخبارية على موقع الدستور الغذائي الضوء بانتظام على محتوى مواصفات محددة ومعلومات عن إدارة المخاطر.

واستخدمت أمانة الدستور حسابها على تويتر لربط أحدث الأخبار عن تجارة وسلامة الأغذية مع مواصفات الدستور الغذائي. وقد نُشرت حوالي 300 5 تغريدة على تويتر واستمر عدد المتابعين في الازدياد (حوالي 100 2) طيلة عام 2018. وفي حين نُشر عدد إجمالي أقل من التغريدات على تويتر في هذه السنة التقويمية، ارتفع عدد المشاهدات بشكل كبير (وصلت إلى 5 ملايين مشاهدة، أي بنسبة 15 في المائة أكثر من عام 2017) بفعل تركيز الرسائل ومزيد من الربط بحسابات رفيعة الجودة.

<u>الهدف 2-2</u>: تمكين الحصول على المشورة العلمية بصورة مستدامة

استمرت منظمة الأغذية والزراعة فى التزامها بحماية تمويلها الحالى للمشورة العلمية عبر تحصين الميزانيات المخصصة للموظفين والأنشطة. وفى حالة منظمة الصحة العالمية ظل تخصيص الموارد للمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية غير كافٍ، سيما أن الموارد ظلّت تنبثق فقط من التمويل من خارج الميزانية.

النشاط 2-2-1

كما ورد في تقارير سابقة، أقرّ ووافق مجلس منظمة الأغذية والزراعة (في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة المنعقدة في ديسمبر/كانون الأول 2017)، بالاتفاق مع شركاء في الموارد، على تخصيص نسبة من أموال المنظمة غير المنفقة لحساب الأمانة غير محدّد الغرض. إنما في نهاية عام 2018، لم تكن أي أموال غير منفقة موجودة بما يفوق الحدّ الأدنى الأساسي، ولذا لم تتوفّر أي أموال إضافية لبرنامج المشورة العلمية.

وفي حالة منظمة الصحة العالمية، ظلّ تخصيص الموارد للمشورة العلمية بشأن سلامة الأغذية غير كافٍ، إذ أنه مستمد فقط من التمويل من خارج الميزانية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تعد سلامة الأغذية مدرجة على جدول أعمال اجتماعات الجهاز الرئاسي لمنظمة الصحة العالمية منذ وقت طويل.

النشاط 2-2-2

منذ انعقاد الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، تلّقت المنظمة مساهمات من خارج الميزانية بحوالي 000 220 دولار أمريكي من جهة مانحة واحدة (كندا). وسوف تُستخدم هذه الأموال الإضافية لمشاريع مختارة في عمل المنظمة على المشورة العلمية.

الهدف 2-3: زيادة المساهمات العلمية من البلدان النامية

كان يوجد 78 بلداً نامياً عام 2018 من بين البلدان الأعضاء في الدستور الغذائي البالغ عددهم 188 بلداً (أي 41 في المائة).[6]

وفي عام 2018، عُقدت الدورة الحادية والأربعون لهيئة الدستور الغذائي ودورات 9 أجهزة فرعية[7] وحضرها ما مجموعه 442 وفداً و457 1 مندوباً، من بينهم خبراء فنيين وعلميين وطنيين. وكان 189 وفداً من بين الوفود البالغ عددها 442 وفداً (أي 43 في المائة) من البلدان النامية[8]. كذلك، كان 618 مندوباً من بين المندوبين البالغ عددهم 457 1 مندوباً (أي 42 في المائة) من البلدان النامية. وهذا يمثل زيادة إجمالية مقارنةً بعام 2017.

ولزيادة المساهمات العلمية من البلدان النامية، قدّمت منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية دعمًا عبر عدة أنشطة تضمنت برامج تدريب ومشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات البلدان النامية فى مجالات المختبرات ومراقبة البيانات ووضع التقارير. ولا يوجد حاليًا مؤشر مناسب كاف لقياس مدخلات البيانات العلمية من البلدان النامية، ولكن طوال عام 2018، ظلت البيانات التي تقدمها البلدان النامية غير كافية كمًا ونوعًا.

النشاط 2-3-1

تظل البيانات المتاحة للجمهور غير كافية لإكمال تقييم السلامة أو التوصية بالحدود القصوى لمستوى المخلّفات. وسوف تناقش لجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية في دورتها الرابعة والعشرين هذه المسألة من بين أمور أخرى.

ولمعالجة القضية المتعلقة بشُحّ البيانات اللازمة لتقييم مخلفات العقاقير البيطرية الحاسمة الأهمية لبعض المناطق، ولكنها تفتقر إلى دعمٍ من جهة مُصنّعة راعية، جربت لجنة الخبراء المشتركة بين

[6] مقارنةً بعام 2017، غادرت 3 بلدان مجموعة البلدان النامية (أي أن البنك الدولي صنّف البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا)، ولا سيما أرمينيا، وغواتيمالا والأردن، فانخفض عدد البلدان في هذه المجموعة إلى 81 بلداً.

[7] تُستثنى دورات اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي نظراً إلى أن المشاركة فيها مقيّدة.

[8] تُعرّف "البلدان النامية" على أنها البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا وفق التصنيف السنوي للبنك الدولي (2018).

منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية عملية مبتكرة لتقييم عقاقير بيطرية معينة استجابةً لطلب عدد من أعضاء الدستور الغذائي. فمن خلال البحث النقدي الشامل فى الأدبيات، حاولت اللجنة استخدام هذه العملية لتكملة البيانات المقدمة وجمع بيانات كافية لوضع الحدود القصوى الموصى بها لمستوى المخلفات فى الأغذية. وقد نجحت المرحلة التجريبية التى جرت عام 2017 مع مادتين، وإن كانتا وثيقتى الصلة إحداهما بالأخرى (كان قد سبق للجنة أن قيّمت إحداهما أصلاً)، إنما ثبت أن هذه العملية لا تفى بغرض جمع بيانات كافية لمركب ثالث. ومن هنا، قد يكون ذلك نهجًا مفيدًا فى حالات محددة، إلا أنه يرجح ألا يوفر الحل المطلوب فى جميع الحالات. ومن الجدير بالملاحظة أن هذا النهج يتسبب بعبء عمل إضافى كبير للخبراء وللأمانة. وتحضيراً للجنة الدستور الغذائى المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية فى الأغذية، من المقرر انعقاد الدورة الثامنة والثمانين للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية فى الربع الثالث من عام 2019. وفى حين أن العملية ما زالت فى بدايتها، يبدو أنه لتقييم بعض المركبات، قد تتكرر تجربة عام 2017 وأنه لا يمكن التعويض عن البيانات المحدودة من الجهات الراعية بسهولة من خلال استعراض الأدبيات.

النشاط 2-3-2

قُدِّم الدعم من خلال مجموعة من طرائق تنمية القدرات على النحو التالي:

- يقوم مشروع يموله مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة وتتشارك إدارته منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بتنفيذ "دراسة غذاء كلية" إقليمية في نيجيريا ومالي والكاميرون وبنن.
- يدعم تمويل يقدمه صندوق فليمينغ (Fleming) التابع لوزارة الصحة فى المملكة المتحدة مشروعًا مشتركًا بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية لإشراك قطاعى الأغذية والزراعة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا فى مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات باستخدام "نهج صحة واحدة"، بما في ذلك المراقبة ورفع التقارير المتكاملة عن البيانات عن مقاومة مضادات الميكروبات.
- ونفّذت منظمة الأغذية والزراعة حلقات عمل تدريبية دون إقليمية أو وطنية على تطوير المختبرات (بما فى ذلك البنية التحتية): نفّذ ما مجموعه 30 نشاطًا تدريبيًا على تطوير المختبرات ضمّ أكثر من 1 000 مشارك من 120 بلدًا (من بينها 25 بلدًا من أقل البلدان نموًا).

بشكل عام، هناك زيادة طفيفة فى البلدان التى تقدم بيانات استجابةً لنداءات طلب البيانات. وتتوفر إحصاءات موجزة من خلال قاعدة البيانات الغذائية للنظام العالمى لرصد البيئة. ويستمر تقديم الدعم التقنى من خلال منظمة الصحة العالمية إلى بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن بيانات استهلاك الأغذية. إضافةً إلى ذلك، يتم توفير البيانات أكثر فأكثر من خلال الأداة التجريبية العالمية لبيانات الاستهلاك الفردي للأغذية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وهي منصة إلكترونية مفتوحة تستضيفها منظمة الأغذية والزراعة وتدعمها منظمة الصحة العالمية، وتوفّر الحصول على بيانات متسقة فردية بشأن الاستهلاك الكمّي للأغذية، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وتشكل المنصة مستودعاً متنامياً للبيانات؛ وفي عام 2018، تلقّت هذه الأداة التجريبية منحة لمدة أربع سنوات من مؤسسة بيل وميلندا غيتس لتحويل المنصة إلى أداة عالمية متينة سوف تضمّ 50 مجموعة بيانات على الأقل بحلول عام 2022. وتوفر هذه الأداة بيانات صغرى موزّعة بحسب الجنس والعمر لازمة في مجال التغذية والتعرّض الغذائي. وتُتاح هذه البيانات إمّا كبيانات صغرى أو كإحصاءات موجزة عن عمل لجان الدستور الغذائي.

النشاط 2-3-3

انعقدت عام 2018 دورة عادية واحدة لهيئة الدستور الغذائي و9 دورات للأجهزة الفرعية. ومقارنةً بالسنة السابقة، ازدادت حصة الوفود من البلدان النامية بنسبة 2 في المائة. وأمّا دورات الأجهزة الفرعية التي حظيت بالحصة الأكبر من الوفود والمندوبين من البلدان النامية عام 2018 فقد كانت الدورة الخمسون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والدورة الثانية عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوّثات في الأغذية.

الشكل 2- العدد الإجمالي للوفود وعدد الوفود من البلدان النامية في الفترة 2014-2018

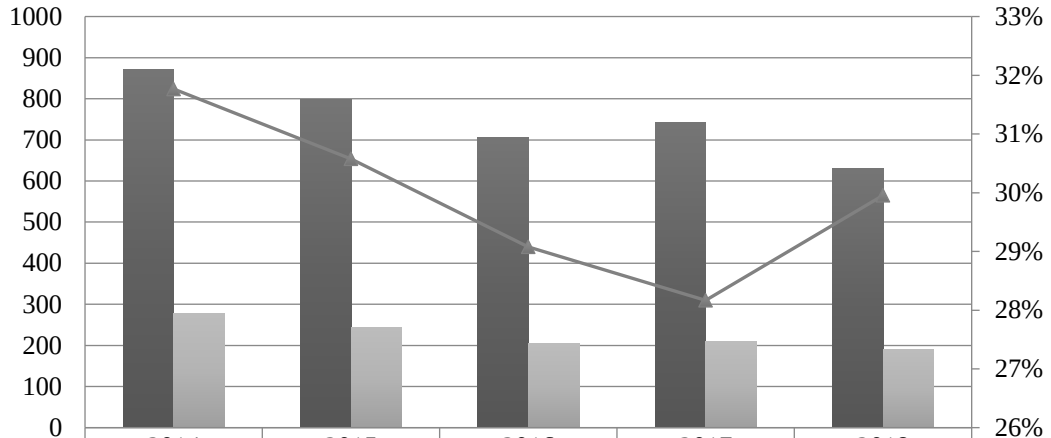

	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	872	798	705	742	631
البلدان النامية	277	244	205	209	189
النسبة المئوية	32%	31%	29%	28%	30%

الشكل 3- العدد الإجمالي للمندوبين وعدد المندوبين من البلدان النامية في الفترة 2014-2018

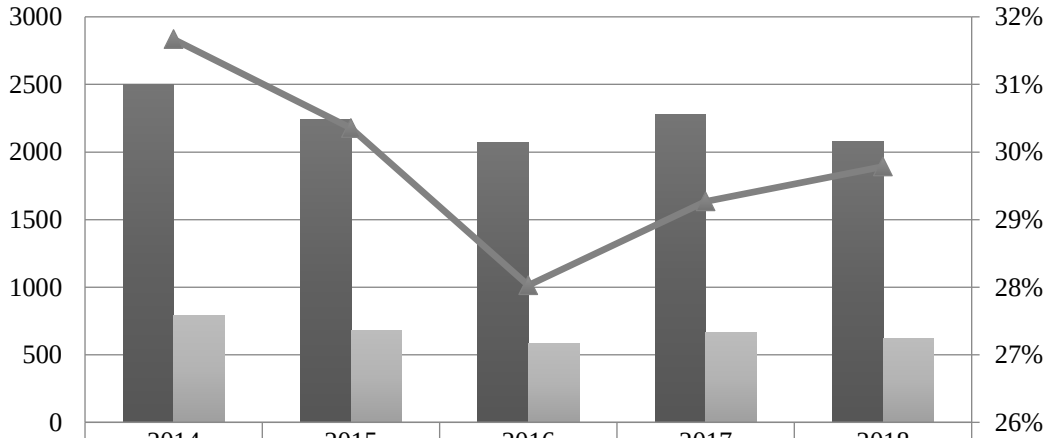

	2014	2015	2016	2017	2018
المجموع	2501	2237	2073	2279	2075
البلدان النامية	792	679	581	667	618
النسبة المئوية	32%	30%	28%	29%	30%

الشكل 4- العدد الإجمالي للوفود وعدد الوفود من البلدان النامية في كل دورة في 2018

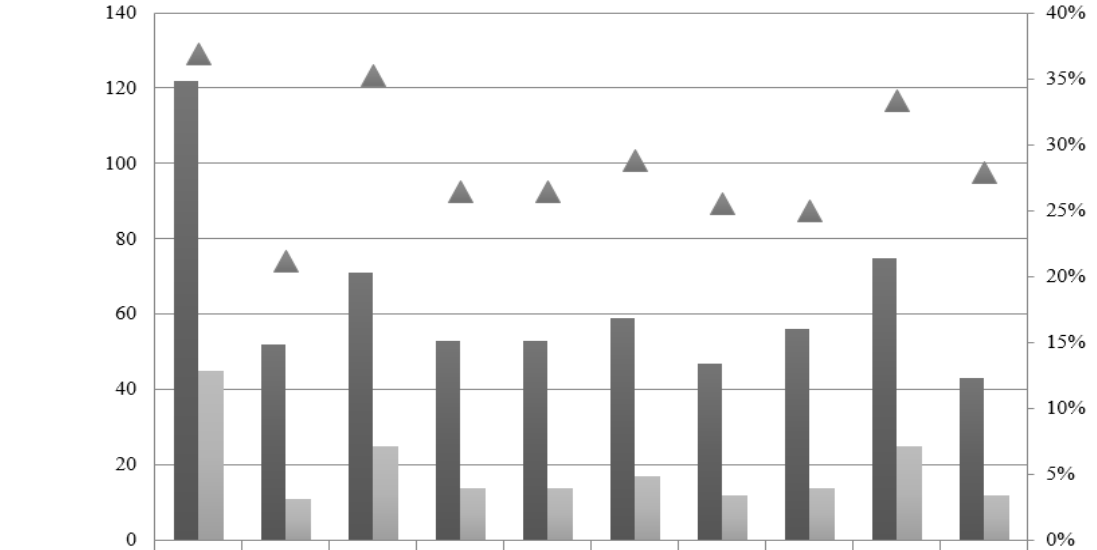

	الدورة 41 لهيئة الدستور الغذائي	الدورة 39 للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات	الدورة 24 للجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية	الدورة 50 للجنة المعنية بمخلفات المبيدات	الدورة 50 للجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية	الدورة 12 للجنة المعنية بالملوثات في الأغذية	الدورة 24 للجنة المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات	الدورة 50 للجنة المعنية بنظافة الأغذية	الدورة 40 للجنة المعنية بالتغذية والأغذية والاستخدامات التغذوية الخاصة	الدورة 6 لفريق المهام المعني بمقاومة مضادات الميكروبات
المجموع	122	52	71	53	53	59	47	56	75	43
البلدان النامية	45	11	25	14	14	17	12	14	25	12
النسبة المئوية	37%	21%	35%	26%	26%	29%	26%	25%	33%	28%

الشكل 5- العدد الإجمالي للمندوبين وعدد المندوبين من البلدان النامية في كل دورة في 2018

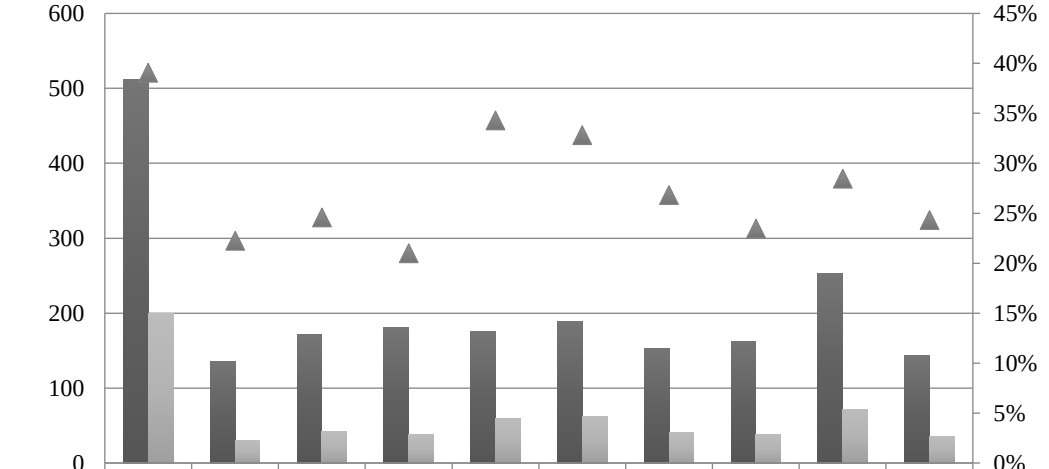

	الدورة 41 لهيئة الدستور الغذائي	الدورة 39 للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات	الدورة 24 للجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية	الدورة 50 للجنة المعنية بمخلفات المبيدات	الدورة 50 للجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية	الدورة 12 للجنة المعنية بالملوثات في الأغذية	الدورة 24 للجنة المعنية بالواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات	الدورة 50 للجنة المعنية بنظافة الأغذية	الدورة 40 للجنة المعنية بالتغذية والأغذية والاستخداما ت التغذوية الخاصة	الدورة 6 لفريق المهام المعني بمقاومة مضادات الميكروبات
المجموع	512	135	171	181	175	189	153	162	253	144
البلدان النامية	200	30	42	38	60	62	41	38	72	35
النسبة المئوية	39%	22%	25%	21%	34%	33%	27%	23%	28%	24%

الهدف الاستراتيجي 3: تيسير المشاركة الفعالة لأعضاء الدستور الغذائي كافةً

الهدف 3-1: زيادة المشاركة الفعالة للبلدان النامية في الدستور الغذائي

يوفر حساب أمانة الدستور الغذائي الدعم لأحد عشر بلداً ولمشروع واحد من أجل بناء قدرات وطنية قوية، ومتينة ومستدامة للعمل في الدستور الغذائي (مايو/أيار 2019). وسوف تنهي البلدان الأربعة الأولى التي ستُدعم (غانا، قيرغيزستان، مدغشقر والسنغال) مشاريعها القطرية بحلول نهاية عام 2019 أو في الربع الأول من عام 2020. وقد أجرت جميع البلدان التي تقدم طلباً لحساب أمانة الدستور تقييماً لقدرات الدستور الغذائي باستخدام الأداة التشخيصية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم حالة البرامج الوطنية للدستور الغذائي (الأداة التشخيصية للدستور الغذائي). وتلقت البلدان/المجموعات الدعم لفترة أقصاها ثلاث سنوات يتم بعدها إعادة إدارة الأداة التشخيصية للدستور الغذائي لتقييم التقدم المحرز على صعيد تعزيز الهيكليات الوطنية للدستور الغذائي. ويبدأ إجمالي تمويل حساب الأمانة الجديد للدستور الغذائي الذي أُطلق عام 2016 بالازدياد. وبلغت المساهمات في حساب أمانة الدستور الغذائي 2.050.848 دولار أمريكي عام 2018 من 10 جهات مانحة.

وفي عام 2018، عُقدت 9 دورات للأجهزة الفرعية وكانت هناك مشاركة في استضافة إحداها. وفي ما يخص مجموعات العمل الإلكترونية المنشأة عام 2018، خضعت 37 من أصل 43 مجموعة عمل إلكترونية لرئاسة مشتركة، أي ما يعادل نسبة 86 في المائة.

وأمّا بالنسبة إلى مجموعات العمل الفعلية التي عُقدت عام 2018، استضيفت أربع من أصل سبع مجموعات عمل، أي ما يعادل 57 فى المائة. ولا تُبدي النسب المئوية لدورات اللجنة ومجموعات العمل الفعلية التى استضيفت بصورة مشتركة اتجاهًا إحصائيًا سنويًا واضحًا. إنما في حالة مجموعات العمل الإلكترونية فقد استمرت النسبة المئوية تتزايد.

وفى ما يتعلق بوثائق العمل والترجمة الفورية، استُخدمت فى الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائى اللغات الرسمية الست جميعها (الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية والصينية والروسية)؛ واستخدمت اللغات الرسمية جميعها، باستثناء الصينية، للدورتين الخامسة والسبعين والسادسة والسبعين للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائى. وقد استخدمت لجان المواضيع العامة واللجان السلعية جميعها اللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية كلغات عمل. واستُخدمت اللغة الإنكليزية فى جميع مجموعات العمل الإلكترونية المنشأة عام 2018 في حين استُخدمت الإسبانية بنسبة 5 في المائة والفرنسية بنسبة 23 في المائة.

النشاط 3-1-2

الشكل 6- دورات الأجهزة الفرعية التي استُضيفت بصورة مشتركة للفترة 2014-2018

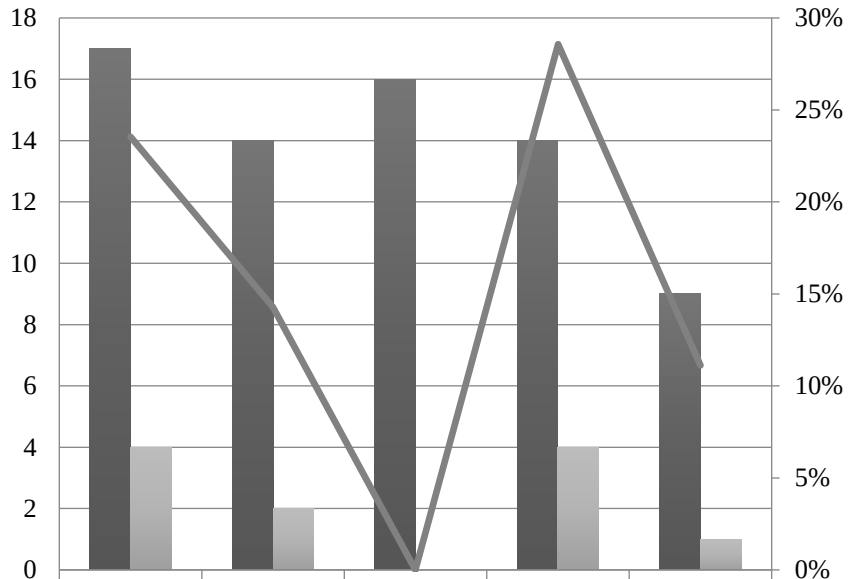

	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد اللجان المنعقدة	17	14	16	14	9
عدد اللجان التي استُضيفت بصورة مشتركة	4	2	0	4	1
النسبة المئوية	24%	14%	0%	29%	11%

الشكل 7- مجموعات العمل الإلكترونية التي تمّ ترأسها بصورة مشتركة للفترة 2014-2018

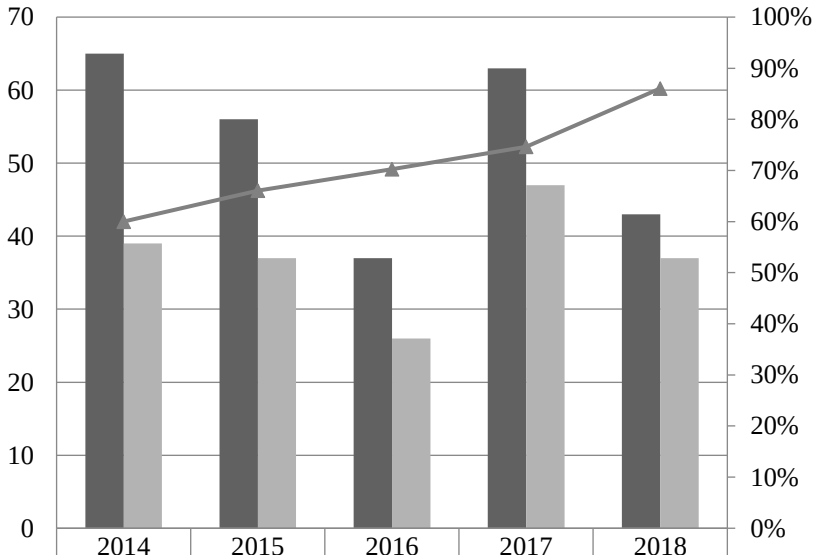

	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد مجموعات العمل الإلكترونية المنشأة	65	56	37	63	43
عدد مجموعات العمل الإلكترونية التي تم ترأسها بصورة مشتركة	39	37	26	47	37
النسبة المئوية	60%	66%	70%	75%	86%

الشكل 8- مجموعات العمل الفعلية التي استُضيفت بصورة مشتركة للفترة 2014-2018

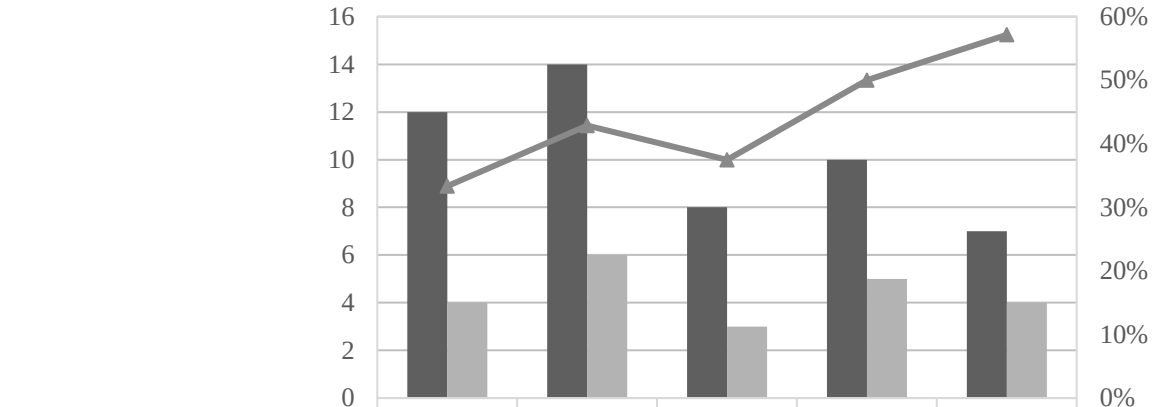

	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد مجموعات العمل الفعلية المنشأة	12	14	8	10	7
عدد مجموعات العمل الفعلية التي استضيفت بصورة مشتركة	4	6	3	5	4
النسبة المئوية	33%	43%	38%	50%	57%

النشاط 3-1-3

الشكل 9- المساهمات المالية في حساب أمانة الدستور الغذائي للفترة 2003-2018

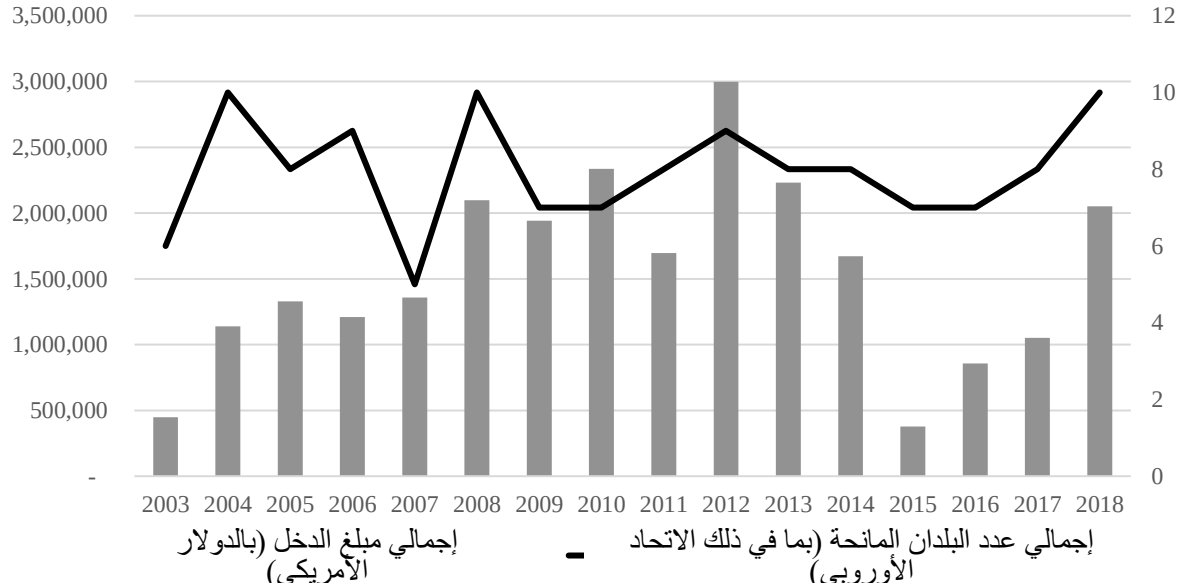

* 2004-2015 حساب أمانة الدستور الغذائي-1، 2016-2018 حساب أمانة الدستور الغذائي-2

النشاط 3-1-5

الجدول 1- اللغات المستخدمة في مجموعات العمل الإلكترونية المنشأة في الفترة 2014-2018

	2014		2015		2016		2017		2018	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مجموعات العمل الإلكترونية المنشأة	64		56		37		63		43	
مجموعات العمل الإلكترونية التي استخدمت الإنكليزية	64	100	56	100	37	100	61	97	43	100
مجموعات العمل الإلكترونية التي استخدمت الفرنسية	1	2	5	9	2	5	6	9	10	23
مجموعات العمل الإلكترونية التي استخدمت الإسبانية	8	13	8	14	6	16	13	21	2	5
مجموعات العمل الإلكترونية التي استخدمت الروسية	1	2	/	/	/	/	/	/	/	/
مجموعات العمل الإلكترونية التي استخدمت العربية	/	/	2	4	/	/	/	/	/	/

الهدف 3-2: تعزيز برامج تنمية القدرات التي تساعد البلدان في إقامة هيكليات وطنية مستدامة للدستور الغذائي

يجرى تنفيذ مجموعة من أنشطة تنمية القدرات كجزء من دعم حساب أمانة الدستور الغذائي لأحد عشر بلداً ومشروع واحد لمجموعة (انظر الوثيقة CX/CAC 19/42/17 والوثائق المرتبطة بها لمزيد من التفاصيل).

وشهد عدد النشاطات الجانبية التي عُقدت على هامش دورات هيئة الدستور الغذائي وأجهزتها الفرعية تراجعاً طفيفاً عام 2018 (18 حدثاً في 8 اجتماعات). وغالباً ما شكّلت هذه الأحداث منتديات لإجراء أنشطة تعليمية أو أنشطة لبناء القدرات حول مواضيع متصلة بجدول أعمال الاجتماع المعني.

النشاط 3-2-1

أقام حساب أمانة الدستور الغذائي حدثاً جانبياً تفاعلياً جداً خلال الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي حول "*تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي - أمثلة من بلدان يدعمها حساب أمانة الدستور الغذائي*". كما أن البلدان التي تلقى الدعم منذ الدورة الأولى لتقديم الطلبات، والبلدان التي تتشارك مع البلدان المشاركة في المشروع وبلدان الدستور الغذائي تشاطرت التجارب حول ما يمكن القيام به لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي.

وتنفّذ منظمة الأغذية والزراعة عدداً كبيراً من برامج تنمية القدرات في مجال سلامة الأغذية. وترد أدناه بعض المشاريع العالمية أو الإقليمية المختارة التي ركّزت على تعزيز البنى أو القدرات الوطنية للدستور الغذائي:

- في إطار مشروع الحصول المأمون على الوقود والطاقة (المبادرة العربية لسلامة الأغذية من أجل تيسير التجارة) الممول من حكومة السويد والذي تنفّذه منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في البلدان الأعضاء في رابطة الدول العربية، وفّرت منظمة الأغذية والزراعة الخبرة الفنية لتنفيذ برنامج عمل منبثق من نتيجتين رئيسيتين: (1) عمليات تقييم النظم الوطنية لمراقبة الأغذية و(2) تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية للدستور الغذائي. وقد استُخدمت الأداة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم نظام مراقبة الأغذية لتجربة تقييم في بلدين في الإقليم (تونس والسودان) والمصادقة على نهج متكيف مع الإقليم، فضلاً عن وضع مصطلحات مشتركة تتعلق بسلامة الأغذية، بما يدعم تحسين الحوار والتفاهم المتبادل. وقد وُضعت التوجيهات الإقليمية لتحسين المشاركة في الدستور الغذائي (مثلاً، إجراءات العمل لجهات الاتصال الوطنية للدستور الغذائي وللجان الوطنية للدستور الغذائي؛ وإجراءات معالجة وثائق الدستور الغذائي؛ والسياسة الوطنية في الدستور الغذائي؛ والمعايير والإجراءات لاختيار الوفد الوطني لحضور اجتماعات الدستور الغذائي؛ وإنشاء الموقع الوطني للمشاركة في اجتماعات الدستور الغذائي- الأدوار والمسؤوليات) على نحو تشاركي واستفادت البلدان من عدد من حلقات العمل الإقليمية والإقليمية الفرعية لتعزيز قدراتها وتحفيز الحوار الإقليمي.

- وبتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، وُضعت مواد توجيهية علمية وعملية لدعم تعزيز البرامج الوطنية والإقليمية لسلامة الأغذية، وتوفير المساندة المباشرة للتعزيز التدريجي لنظم مراقبة الأغذية في بلدان تركيز مختارة في أفريقيا وآسيا من خلال تنفيذ برامج تنمية القدرات ورصد آثارها. وهدفت الأنشطة إلى (1) تحسينات قابلة للقياس في نظم وطنية مختارة لمراقبة الأغذية، من خلال استخدام الأداة الجديدة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتقييم مراقبة الأغذية؛ (2) التوجيهات لدعم أقاليم/بلدان مختارة في تحديد ومعالجة المخاطر الناشئة في مجال سلامة الأغذية؛ (3) تحسين إدارة سلامة الأغذية في سلاسل إمداد الأغذية ذات أولوية باستخدام مواصفات الدستور الغذائي ومدونات الممارسة حسب الاقتضاء؛ و(4) زيادة الاستفادة من إطار تحليل المخاطر من أجل اتخاذ قرارات في مجال سلامة الأغذية تكون قائمة على الأدلّة.

- المشروع الذي يدعم عملية وضع واستخدام المواصفات في مجال سلامة الأغذية في رابطة بلدان جنوب شرق آسيا، بتمويل من اليابان هو قيد التنفيذ ويساهم في تعزيز القدرات الوطنية للدستور الغذائي.

- وقد تمّت المصادقة على مشروع إقليمي مع السوق المشتركة لدول أفريقيا الشرقية والجنوبية من أجل، من بين أهداف أخرى، تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية (من خلال بلدان تجريبية) لتحليل المخاطر، لوضع السياسات والاتفاق على مواصفات قائمة على المخاطر تستهدف المخاطر الرئيسية في مجال سلامة الأغذية، فضلاً عن وضع إجراءات لمراقبة الواردات تكون قائمة على المخاطر وتستند إلى توجيهات الدستور الغذائي.

النشاط 3-2-3

الجدول 2- الأحداث الجانبية لاجتماعات الدستور الغذائي التي انعقدت عام 2017

دورة الدستور الغذائي	موضوع الحدث الجانبي
الدورة الأربعون لهيئة الدستور الغذائي	• تعزيز المشاركة في الدستور الغذائي- أمثلة من البلدان التي يدعمها حساب أمانة الدستور الغذائي-2 • مناقشة لفريق الخبراء في منظمة حكومية دولية حول سلامة الأغذية وأصالة الأغذية: السبيل قدماً • عبء الأمراض التي تنقلها الأغذية: الحاجة إلى دراسات وطنية • تيسير التجارة الآمنة: التجارب والدروس المستمدة من العمل على مرفق وضع المعايير وتنمية التجارة • نظام *ePing*، النظام الجديد للإنذار بشأن تدابير الصحة والصحة النباتية وبالحواجز التقنية أمام التجارة • الشبكة الدولية للسلطات المعنية بسلامة الأغذية • الأساس العلمي للدستور الغذائي - الربط بين برنامج المشورة العلمية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ووضع مواصفات الدستور الغذائي
الدورة التاسعة والثلاثون للجنة المعنية بأساليب التحليل وأخذ العينات	• التطبيق الخاص بأداة أخذ العينات
الدورة الرابعة والعشرون للجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية	• العقاقير البيطرية العامة • تقديم البيانات إلى لجنة الخبراء المشتركة المعنية بالمواد المضافة للأغذية • تقييم تعرّض المركبات المستخدمة كعقاقير بيطرية وكمبيدات للحشرات
الدورة الخمسون للجنة المعنية بمخلّفات المبيدات	• نتائج القمة العالمية الثالثة بشأن الاستخدام القليل واعتبارات مقدمة من الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات
الدورة الرابعة والعشرون للجنة المعنية بالواردات والصادرات بالأغذية ونظام إصدار الشهادات	• إصدار الشهادات الإلكترونية • ضمات الطرف الثالث • سلامة الأغذية وأصالة الأغذية
الدورة الخمسون للجنة المعنية بنظافة الأغذية	• التطور من النظام القائم على الأخطار إلى النظام القائم على المخاطر وما بعدها
الدورة السادسة لفريق المهام المعني بمقاومة مضادات الميكروبات	• الاستراتيجيات والخيارات فى مجال التغذية والأعلاف الحيوانية لخفض استخدام مضادات الميكروبات في الإنتاج الحيواني

الهدف الاستراتيجي 4: تنفيذ نظم وممارسات فعالة وكفؤة لإدارة العمل

<u>الهدف 4-1</u>: السعي إلى عملية وضع للمواصفات فعّالة وكفؤة وشفافة وقائمة على توافق الآراء

تواصل استخدام وتحسين التكنولوجيات التي تمّ إدخالها عام 2014 (نظام التسجيل الإلكتروني، منتدى النقاش في مجموعة العمل الإلكترونية، البريد الآلي) وفي عام 2016 (نظام التعليق الإلكتروني) طوال العام، الأمر الذي تبيّنه الزيادة الإجمالية في أعداد المستخدمين.

وما زالت مجموعات العمل الإلكترونية تضطلع بدور هام في عملية وضع مواصفات للدستور الغذائي. ووضعت أمانة الدستور بالتشاور مع أمانات البلدان المضيفة للدستور وأعضاء اللجنة التنفيذية، نموذجاً لوضع التقارير الصادرة عن مجموعة العمل الإلكترونية بحيث تشكل دليلاً لإعداد تقرير هذه المجموعة. ومن المتوقع أن يوجّه هذا النموذج عملية وضع التقارير للتركيز على القضايا الرئيسية التي سوف تيسّر النقاش على مستوى اللجنة. علاوةً على ذلك، تمّ تدريب جهات الاتصال للدستور الغذائي على استخدام ورصد المنتدى الإلكتروني لمجموعة العمل الإلكترونية كجزء من حلقات العمل الإقليمية الستة عام 2018. وتبادل المشاركون دروساً قيّمة حول الحواجز التي تحول دون مشاركة أكثر نشاطاً.

وفي يوليو/تموز 2018، عُقدت دورة إضافية للجنة التنفيذية (الدورة السادسة والسبعون للجنة التنفيذية) لمتابعة الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، الأمر الذي مكّن اللجنة التنفيذية من ممارسة دورها الاستراتيجي والاستشاري كاملاً ومناقشة مسائل مرجأة لتحقيق الهدف النهائي الذي يقضي بالسعي إلى تحسين فعالية وكفاءة هيئة الدستور الغذائي.

وواصلت جميع أجهزة الهيئة الفرعية الأخرى تحديد ومعالجة العوائق المحتملة لوضع المواصفات، وذلك بالاستخدام الأمثل لمجموعات العمل (أي مجموعات العمل الإلكترونية ومجموعات العمل الفعلية ومجموعات العمل خلال الدورة) وحلقات العمل. كما بذلت اللجان جهودًا مختلفة للتوصل إلى توافق فى الآراء، مثلاً، بتوفير المعلومات قبل انعقاد الجلسات بوقت طويل، واستخدام نهج إرشادي، وتدريب المندوبين المشاركين لأول مرة، والتباحث لتحديد اتجاه ودعم واضحين قبل تقديم المقترحات فى عملية الخطوات، وتحديد نطاق العمل لتوجيهه إلى تلك المجالات التي يوجد فيها توافق في الآراء.

علاوةً على ذلك، نظمت أمانة الدستور الغذائي حلقة عمل لأمانات البلدان المضيفة في فبراير/شباط 2018 (باريس، فرنسا) لتبادل الخبرات بين الأمانات. وكان الهدف من حلقة العمل توفير الاتساق في إجراءات العمل وتحسين التعاون مع أمانة الدستور الغذائي وقد شملت مواضيع (1) الاستضافة بصورة مشتركة؛ (2) الأدوات الإلكترونية للدستور الغذائي و(3) الترجمة التحريرية والفورية.

وتسعى جميع لجان الدستور الغذائي إلى عقد مجموعات عمل فعلية بالتزامن مع اجتماعات اللجنة، ما لم تبرر احتياجات محددة خلاف ذلك. وفي عام 2018، عُقدت جميع مجموعات العمل الفعلية (ما مجموعه 7 مجموعات) باستثناء مجموعة واحدة بالتزامن مع لجان اللجنة المعنية. وقد ضمّت مجموعة العمل الفعلية التي عُقدت في الفترة الفاصلة بين الدورات (والتي أنشأتها الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بفحص الواردات والصادرات الغذائية ونظم إصدار الشهادات) تجربة لحلقة عمل على الانترنت لضمان مزيد من الشمولية واعتُبرت ناجحة. وأوصت الدورة الرابعة والعشرون للجنة بأن تنظر الأجهزة الفرعية الأخرى للدستور الغذائي في إمكانية استخدام حلقات العمل عبر الانترنت وتكنولوجيات مماثلة في المستقبل، حسب كل حالة على حدة، لدى إنشاء مجموعات العمل الفعلية.

وفى ما يتعلق بتوزيع وثائق العمل فى الوقت المناسب، تراجعت إجمالًا النسبة المئوية للوثائق التي سـلمت في الوقت المحدد عام 2018. فمن بين ما مجموعه 460 وثيقة عمل صـدرت في عام 2018

بلغات ثلاث (الإنكليزية/الفرنسية/الإسبانية)، وُزعت 136 وثيقة قبل شهرين على الأقل من دورة اللجنة المعنية، أي ما يعادل 30 في المائة فقط (3 في المائة أقلّ مما وزع في عام 2017).

وفى ما يتعلق بإعداد وتنقيح المواصفات فى الوقت المناسب، وُضع 84 في المائة من المواصفات التي اعتمدت بين عامي 2009 و2018 ضمن فترة خمس سنوات.

النشاط 4-1-1

إعداد وتنقيح المواصفات في الوقت المناسب

ترصد الأمانة سنويًا الوقت اللازم لإعداد أو تنقيح مواصفات الدستور الغذائي لتكملة رصد النشاط 4-1-1. ويعرض هذا القسم تحليل الوقت بين الموافقة على المواصفة كعمل جديد حتى اعتمادها النهائي. ونظرًا لأن الدستور الغذائي بدأ باستخدام أرقام وظائف بدءًا من عام 2004 (الدورة السابعة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي)، فإن التحليل محدد بالوقت بين عامي 2004 و2018. أما المواصفات التي لم تمنح رقم وظيفة، مثل الأعمال الجارية[9] والتعديلات، فقد استبعدت من نطاق هذه الدراسة. وقد تمّت الإشارة إلى حدود إضافية للتحليل في الوثيقة CX/EXEC 16/71/5.

2018

خلال الدورة الحادية والأربعين لهيئة الدستور الغذائي، تم اعتماد تسعة بنود تحمل أرقام وظائف كنصوص نهائية. وقد تمّ اعتماد ثمانية منها ضمن فترة خمس سنوات، ما يعادل نسبة 87 في المائة. والوثيقة الوحيدة التي تطلّب إتمامها أكثر من خمس سنوات (أي 15 سنة) فقد كانت تتعلق بتنقيح تصنيف الأغذية والأعلاف CXM 4-1989 (النوع 04: أصناف الجوز والبذور والعصائر النباتية، النوع 05: الأعشاب والتوابل).

2018-2004

خلال الفترة الممتدة بين 2004 و2018، تمّت المصادقة على ما مجموعه 187 عملاً جديداً يحمل أرقام وظائف، وقد تمّ اعتماد 159 من أصل 187 منها كنصوص نهائية بحلول عام 2018. وتمّ اعتماد الأغلبية العظمى من النصوص النهائية (أي 84 في المائة) في خلال 5 سنوات.

يبيّن الشكل أدناه عدد المواصفات والتنقيحات المعتمدة بين عامي 2009 و2018 (بدأ الدستور الغذائي يمنح أرقاماً للوظائف في عام 2004؛ وفي هذا الخصوص، انتهى العمل بالمواصفات والتنقيحات المعتمدة قبل عام 2009 فى غضون 5 سنوات)، بما يشير إلى عدد الإعدادات والتنقيحات التي استغرقت حتى اعتمادها أكثر من خمس سنوات وعدد تلك التي اكتملت في غضون خمس سنوات.

الشكل 10: مدة إعداد/تنقيح مواصفات الدستور الغذائي 2009-2018

[9] استثنيت من الدراسة الأعمال الجارية (بما في ذلك الأعمال التي نُقلت إلى العمل الجاري) بغض النظر عن رقم الوظيفة المعطى لها.

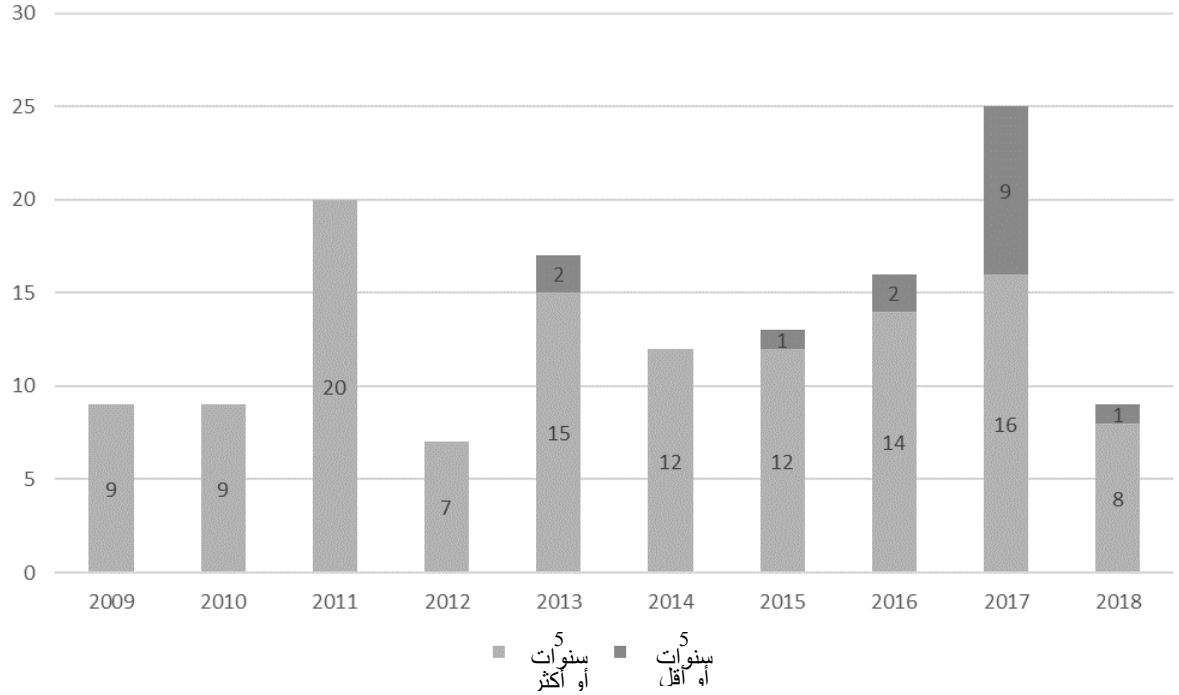

الأنشطة 4-1-3

في بداية عام 2019، ضمّ منتدى النقاش التابع لمجموعات العمل الإلكترونية حوالي 400 3 مستخدم مسجّل، أي ما يشكّل زيادةً بلغت 400 1 مستخدم مقارنةً بعام 2017.

وتتأتى هذه الزيادة في جزء منها من ست حلقات عمل حول الأدوات الشبكية للدستور الغذائي انعقدت عام 2018 (كينيا، السنغال، باراغواي، الهند، فانواتو وكازاخستان) جرى خلالها تدريب جهات الاتصال للدستور الغذائي على استخدام ورصد المنتدى الإلكتروني لمجموعة العمل الإلكترونية. ولم يكن بعض المشاركين في حلقة العمل قد استخدموا سابقاً منتدى مجموعة العمل الإلكترونية بل انضموا إليه خلال حلقات العمل. ويلقي الإطار أدناه الضوء على الدروس الرئيسية المستمدة في ما يخص مجموعات العمل الإلكترونية من جانب المشاركين في حلقات العمل.

الإطار 1: الدروس المستمدة من جانب المشاركين في حلقات العمل حول الأداة الشبكية في إطار مجموعة العمل الإلكترونية عام 2018

- من الضروري رفع مستوى الوعي بأن المشاركة في عمل الدستور الغذائي تتعدّى مرحلة إعداد الاجتماعات الفعلية والمشاركة فيها.
- بعد ترتيب أولويات القضايا الوطنية المتصلة بسلامة الأغذية وجودتها، من الضروري إجراء نقاش لاتخاذ القرار أو عدمه بالمشاركة في مجموعة عمل إلكترونية معيّنة سيما أنه من غير الواقعي المشاركة في جميع مثل هذه المجموعات. ويجب أن يسترشد هذا النقاش بجهات الاتصال الوطنية للدستور الغذائي، وأن يأخذ بعين الاعتبار القدرات على مستوى جهات الاتصال للدستور الغذائي.
- تكون جهة الاتصال للدستور الغذائي المستخدم الوحيد في بلد عضو يمكنه أن يسمح بمشاركة أي فرد وطني آخر (مثلاً، خبير، ممثل لمنظمة) في منتدى النقاش التابع لمجموعة العمل الإلكترونية.
- يجب أن يخصّص أي مستخدم قدراً كافياً من الوقت ليكتسب ثقة بنفسه ويصبح ماهراً في تصفّح منتدى النقاش الجاري في مجموعة العمل الإلكترونية والمساهمة فيه.

- حينما يحصل تغيير في الموظفين على مستوى جهات الاتصال للدستور الغذائي، ينبغي إبلاغ أمانة الدستور الغذائي بذلك كما يجب التعريف بمنتدى النقاش لمجموعة العمل الإلكترونية كجزء من تدريب الموظفين الجدد.
- ما زال اتصال الانترنت يشكل تحدياً، وبخاصة في إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

أُطلق النظام الجديد للتعليق الإلكتروني خلال الدورة التاسعة والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي (2016). وفي بداية عام 2019، كان هناك 438 مستخدماً مسجلاً في النظام، بما في ذلك جميع جهات الاتصال للدستور الغذائي. ومرّ عبر النظام عام 2018 57 رسالة تعميم. وكان 33 في المائة في المتوسط من الأعضاء الذين ردّوا على طلبات التعليق من البلدان النامية.

الأنشطة 4-1-4

توزيع وثائق العمل في الوقت المناسب

يقدم هذا القسم تحليلًا لتوزيع وثائق العمل باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية[10] التى أعدت للهيئة وللجان التى عقدت فى الفترة 2014-2018. ولا ينظر التحليل فى رسائل الدعوة وجداول الأعمال المؤقتة والتعاميم ووثائق الضمائم ووثائق التعليقات الأخرى، بما فى ذلك الردود على التعاميم ووثائق المعلومات[11]. إضافةً إلى ذلك، استُبعدت من نطاق التحليل وثائق العمل التي لم تصدر.

يبيّن الجدول 3 أعداد وثائق العمل التى وزّعت قبل شهرين على الأقل من انعقاد الدورة المعنية، والنسبة المئوية المطابقة من مجموع وثائق العمل التي جرى تحليلها.

[10] لم ينظر فى وثائق العمل باللغات العربية والصينية والروسية واللغة الأصلية (تُحتسب وثائق العمل التي تعدّ بلغة واحدة من ضمن اللغة الأصلية فقط)

[11] الفقرة 5 من الوثيقة CAC/37 CRD/5

الجدول 3: وثائق العمل الموزّعة في الوقت المحدد حسب اللغة، 2014-2018

السنة	مجموع عدد وثائق العمل الموزعة في الوقت المحدد (النسبة المئوية من مجموع وثائق العمل)	الإنكليزية	الفرنسية	الإسبانية
2014	101 (%22)	53 (%32)	22 (%16)	26 (%17)
2015	129 (%30)	59 (%40)	39 (%26)	31 (%23)
2016	119 (%28)	63 (%39)	27 (%21)	29 (%21)
2017	140 (%33)	63 (%41)	39 (%28)	38 (%32)
2018	88 (%26)	37 (%33)	25 (%22)	26 (%23)

في عام 2018، حصل انخفاض بنسبة 7 في المائة في التوزيع في الوقت المحدد لوثائق العمل مقارنًة بعام 2017.

الهدف 4-2: تعزيز القدرة على التوصل إلى توافق في الآراء في عملية وضع المواصفات

نشرت أمانة الدستور الغذائي "دليل الرئيس". ويُقصد من هذا الدليل أن يكون بمثابة وثيقة حية ويحفّز الحوار بين الرؤساء والأمانات وغيرهم من المعنيين بالتحضير لدورات الدستور الغذائي وتنظيم عملها. وقد يساعد الدليل أيضًا على تعزيز الممارسات الجيدة والنُهج المتسقة للتعامل مع حالات وقضايا متشابهة عبر اللجان المختلفة.